

**مجلة دراسات تاريخية**

ISSN: 9741-2352

EISSN :6723-2600



العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأدنى وبلاد الأندلس في العصور الوسطى الإسلامية
ما بين القرنين (2 و 3هـ/8 و 9م)

*Economic relations between the Maghreb oriental and Al-andalus in the Islamic
middle ages between the 2nd and 3H/8 and 9G centuries*

الطيب بوسعد

Tayeb Boussaad

جامعة لونيبي علي - البلدة 2 - الجزائر

boussaadtayeb@gmail.com

الملخص:

أكدت المصادر الجغرافية و التاريخية و كتب الحسبة و النوازل الفقهية، قيام علاقات اقتصادية واسعة بين الإمارة الأغلبية في المغرب الأدنى (184-296هـ/800-908م) و الإمارة الأموية في الأندلس (138-300هـ/756-912م) في المجالين المالي و التجاري، وهذا بفضل قوة عملة البلدين ووجود المصارف (البنوك)، مما سهل المعاملات المالية بين الطرفين، بالإضافة إلى المبادلات التجارية بينهما بفضل اتساع و تنوع شبكة المواصلات، مما أسهم في ازدهار اقتصاديات الدولتين.

الكلمات الدالة : الإمارة الأغلبية - الإمارة الأموية - المغرب الأدنى - الأندلس - الطرق التجارية - المعاملات المالية - التبادل التجاري.

Abstract

Geographical and historical sources, books of Hesba and jurisprudence confirmed the existence of extensive economic relations between the Emirate Aghlabid in Maghreb oriental (184-296H/800-908G) and the Umayyad Emirate in Andalusia (138-300H/756-912G) in the financial and commercial fields. This is thanks to the strength of the currency of the two countries and the presence of banks, which facilitated financial transactions between the two parties, in addition to commercial exchanges between them thanks to the expansion and diversity of the transportation network, which contributed to the prosperity of the economies of the two countries.

Keywords: the emirate Aghlabid - the Umayyad Emirate - the Maghreb oriental Andalusia - trade routes - financial transactions - commercial exchange.

مقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأدنى وبلاد الأندلس في العصر الوسيط، فإذا قلّت المعلومات في المصادر التاريخية العامة أو المحلية وسط زخم الأخبار السياسية والعسكرية، فإننا نلمس الكثير من الأدلة الاستنباطية على قيامها في المصادر الجغرافية وكتب التراجم والطبقات، ناهيك عن كتب النوازل الفقهية، سواء أكانت بالتصريح أو بالتلميح، فلا نعول الكثير على جاهزية المعلومات وظاهريتها، وإنما علينا في هكذا حالات أن نراهن على استنطاق النصوص المصدرة بالاستنتاج والمقارنة، مستفيدين أيضا من الدراسات الحديثة، التي لا تَصْنُ علينا بالمعلومات والتفسيرات، على قلتها، تعد هامة وجديرة بالاعتبار.

وانطلاقا من فكرة البحث، نطرح الإشكالية التالية: هل أدى الخلاف السياسي بين الإمارة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؟ ما هي مظاهر المعاملات المالية والمبادلات التجارية بين المجالين ونتائجها على اقتصاديات البلدين؟ وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النظام المالي في الدولتين ومعرفة أنواع العملة المتداولة والمصارف والمعاملات المالية بينهما بالعملة أو المقايضة، وتحديد النشاط التجاري من حيث الصادرات والواردات المتنوعة من حيث المبادلات الزراعية والصناعية، ومعرفة الوضع الاقتصادي الإقليمي في الغرب الإسلامي في ظل الحضارة الإسلامية بالمغرب والأندلس. ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي القائم على الوصف والتحليل والنقد، بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية المنشودة.

1. المعاملات المالية بين المغرب الأغلي والأندلس الأموي

كانت العملة المتداولة في بلاد المغرب الإسلامي والأندلس، هي العملة السائدة في المشرق الإسلامي، وهي الدينار البيزنطي والدرهم الساساني، واعتمدت بعدهما العملة الإسلامية، التي ضربها عبد الملك بن مروان سنة 79 هـ/ 698 م، وانتشرت هذه العملة بالغرب الإسلامي، نتيجة تدفق الذهب السوداني إلى هذه المنطقة من العالم الإسلامي وتأسيس دار الضرب، كمؤسسة لصناعة النقد بالمغرب والأندلس¹.

وقد حافظ الطرفان على قوة عملتهما من حيث الجودة والوزن وبلغت في ذلك مستويات عليا، نتيجة الثراء الاقتصادي الذي بلغه البلدان، وإن قيمتهما في أعراف الاقتصاديات العالمية مستمدة من حيوية القطاعات المنتجة، إضافة إلى رواج التجارة الداخلية والخارجية.

وتتمتاز العملة في بلاد المغرب والأندلس بتعدددها، وهي نوعان رئيسيان:

1 - العملة المركزية: وهي العملة السائدة والمتداولة في عاصمة البلدين، القيروان وقرطبة وهي - كما رأينا - لا تشذ عن مثيلاتها في العالم الإسلامي آنذاك، حيث اتخذت المغاربة (الأغلبية) والأندلسيون (الأمويون) عملات متنوعة في المعاملات المالية والتجارية، من الدينار الذهبي إلى الدرهم الفضي والفلس النحاسي.

2 - العملة الموازية: وهي العملة التي صاغها وسكّها أصحابها بالتوازي مع تداول العملة المركزية، وقد ساهمت في مخالفة النظام المالي القانوني والمعتمد².

وترأّست رؤوس الأموال في الدولتين بفضل الرخاء الاقتصادي وبالتالي ارتفاع المداخيل، كما حدث مع الإمارة الأغلبية في عهد الخليفة المأمون العباسي، حين ازداد حجم خراجها واتسعت عائداتها المالية المجبة إلى الخلافة المركزية ببغداد، وهو ما ذكره ابن خلدون في مقدمته، كما يعزى هذا التراكم النقدي إلى الخيرات المجلوبة من جزيرة صقلية بعد فتحها³.

وفي اعتقادنا أن الإمارة الأموية، لم تكن لتشد عن هذا الوضع الاقتصادي المزدهر بعد إتمام الفتح الإسلامي لبلاد الأندلس وتدفق ثروات مدنها الكثيرة على خزائن العاصمة قرطبة، إضافة إلى علاقاتها التجارية مع المغرب والمشرق الإسلاميين، كل ذلك ساهم في توفر رؤوس الأموال وقوة العملة الأندلسية.

وكانت للإمارة الأغلبية عملتها الخاصة بها وسكتها المضروبة باسم أمرائها أو باسم ناظر دار الضرب المسؤول عن شؤون العملة، وكانت نقود إبراهيم الأول وخلفائه من دنانير ودراهم على شكل النقود العباسية، وهي متقنة الصنع واضحة الكتابة، حروفها كوفية، واعتبرت النقود الأغلبية من أجود ما ضرب في الإسلام لصحتها وجمالها ودقتها، لذا امتازت بالتداول الواسع وخاصة منها نقود إبراهيم الثاني⁴ - التي لا يستبعد أنها دخلت إلى الأندلس -، والذي أدخل تغييرا جوهريا في نظام العملة وقام بإصلاح مالي، مسّ على وجه الخصوص العملة الفضية المتدهورة في قيمتها، وأمر بسحب الدراهم الزائفة وجميع القطع النقدية التي لا قيمة لها والتي غزت المعاملات، وبضرب دراهم جديدة أسماها "العاشرية"، للعلاقة العشرية بينها وبين الدينار، وقد أدّى هذا الإجراء المالي إلى قيام ثورة الدراهم بالقيروان (سنة 275 هـ/ 888 م)⁵.

ومثل هذه النقود الصغيرة هي التي حدث فيها الغش والزيف مما أضّرّ بالعملية الأغلبية، وهو ما حمل إبراهيم الثاني على القيام بالإصلاح النقدي، مما أدى إلى انتفاضة سكان القيروان⁶.

إلا أن الباحثة فاطمة بلهاري ترى بأن ظاهرة العملة المغشوشة، قد سادت على نطاق ضيق بالمغرب الإسلامي وحتى بالأندلس في ق 3 هـ/ 9 م، وأرجعت هذه العملية إلى حدوث الاضطرابات السياسية وقيام الحروب، ورغم ظروف الاستقرار العرضية، ظلت العملة مستقرة وقيمتها ثابتة، حيث أن دول الغرب الإسلامي قد تصدت لمحاولات الغش بالمراقبة الصارمة، من طرف نظام الحسبة دون أن ننسى دور القضاء في إصدار الأحكام على المنتحلين للنقود⁷.

ومما يدل على الحزم في المعاملات المالية بالغرب الإسلامي، أن حُرّان بيت المال بالأندلس قد رفضوا صرف صك الموسيقي العراقي زرياب، كان قد قدمه إليه الأمير عبد الرحمن الأموي، مما يعني أن يد أمير قرطبة، لم تكن مطلقة في بيت المال⁸.

إن قمع الغش المالي في المجتمع الإسلامي بالمغرب أو الأندلس، ليس سياسة جديدة وإنما هي نتاج القوانين الإسلامية، المستمدة من الكتاب والسنة واجتهادات العلماء في وضع الضوابط والشروط للمنظومة المالية الإسلامية، فقد اشتهرت فترة خلافة عمر بن عبد العزيز بتطبيق مبادئ الإسلام على

السياسة المالية بالمغرب الإسلامي والأندلس على عهد ممثله إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر (سنة 100 هـ/718 م)⁹.

وطبيعي أن تستمر بعض الحالات الشاذة، عن تزوير العملة والتلاعب بأوزانها وقيمتها بالمغرب والأندلس، فقد أشار محمد بن سحنون في كتاب الأجوبة إلى بعض المتعاملين غير النزهاء بالقيروان، العابثين بأموال الناس، فقال: وسئل سحنون عن رجل يقول لبائع سلعة: خذ هذه الدراهم والدنانير، حتى آخذ بها سلعة منك، فتلفت الدنانير والدراهم، قبل أن يزنها، وقبل أن يقبلها للجودة أو الرداءة، فقال: إذا قامت على معرفتها بينة فمصيبتها من المشتري الذي دفعها، وإن لم تقم بينة فمصيبتها من البائع الذي قبضها¹⁰. فالنص يشير إلى وجود الدنانير والدراهم المغشوشة في وزنها وقيمتها ونوعيتها، لكنه يتضمن أيضاً إشارة إلى تولي التجار مهمة التحري في طبيعة النقود، ويتجلى لنا كذلك دور الفقهاء بالقيروان في التصدي للغش النقدي.

وفي رواية أخرى لنانلة فقهية تبين حدوث الزيف في النقود والنقص في الدفع، كما توضح اعتراضها للعيوب والرداءة وطروء الزيوف على تعاملاتها بين تجار القيروان، ويتم البت في أوضاع الغش بإحالة قضاياها إلى فتاوى الفقهاء وخبراء المالية، أي العارفين بخبايا صناعة النقود وتداولها، فاشتراط الفقهاء على المحقق في ظواهر التزييف والتنقيص في المدفوعات أن يكون عالماً، بصيراً بالنقود، يفرّق بين الجيد والرديء وأن يكون صيرفياً عارفاً بالنقود في الغش والنقص¹¹، وليس من المستبعد أن تعرف الأندلس مثل هذه الحالات إلا أنها استثنائية لا تمثل قاعدة للحكم على وجود اختلال في النظام المالي على مستوى دولة الإمارة الأموية ومن بعدها الخلافة، التي عرفت بإنجازاتها الحضارية الاقتصادية، ومنها توفرها على المؤسسات المالية النازمة للتعاملات النقدية والمبادلات التجارية مثل دار السكة والمصارف على غرار دولة الإمارة الأغلبية فضلاً عن نظام الحسبة.

والثابت أن الإمارة الأموية بالأندلس قد تعاملت مالياً في تجارتها الداخلية بالدنانير والدراهم، وهو ما يثبته، أبو عبد الله محمد السقطي المالقي الأندلسي، الذي اشتغل بخطة الحسبة في مالقة في نهاية القرن 5 هـ/11 م والنصف الأول من القرن 6 هـ/12 م في سياق حديثه عن أسواق الأندلس وتجارها وارتياح الزبائن لها وطرق وأساليب التعامل التجاري والمالي، وجهاز رقابة السلع والمكايل والموازين ونوع العملة المتداولة¹².

ويبدو أن عملة الدينار الذهبي هي أداة التعامل النقدي الرئيسية بين مختلف أقاليم العالم الإسلامي، ولا تستثنى بلاد الأندلس في عصر الإمارة، التي تكون قد تعاملت مالياً مع المشرق العباسي والمغرب الأغلب بهذه العملة الإسلامية والعالمية¹³.

ورغم أن أحمد بن نصر الداودي (ت 402 هـ/1011 م) قد خصص حيزاً للوضعية المالية بإفريقية والأندلس وصقلية، إلا أنه حصرها في نظام ملكية الأراضي والضرائب المترتبة على حيازتها على اعتبار أن أرض الأندلس فتحت عنوة في معظمها وبالتالي لا تخمس، ومسألة استغلال الغلات الزراعية ومستحققاتها

الضريبية¹⁴، بينما لم يورد لنا معلومات عن نوع العملة المتداولة أو مؤسسة السكة ومصادر التمويل من التجارة الداخلية والخارجية.

ولم تقم الدراسات الحديثة بسد النقص الحاصل في هذا الباب، وبقي الشح في المعلومات المالية عن الأندلس قائماً لولا بعض المراجع التي حاولت إزاحة ستار الغموض الذي يكتنف هذا الموضوع، فتفضل الدكتور حسين مؤنس بدراسة النظام المالي في الأندلس، مشيراً إلى أسسه منذ الفتح كما قررها موسى بن نصير بحضور مجموعة من التابعين، والتي تقوم على اعتبار الأندلس، ما عدا النواحي الشمالية، قد فتحت عنوة، فأخذ خمسها لبيت المال ووزع الباقي بين الفاتحين، وأخذ جزءاً من خمس السبي، فبعث به إلى الوليد بن عبد الملك، وأطلق الباقي في أرض الخمس ليزرعوه، على أن يؤدوا ثلث المحصول لبيت المال، أما ما فتح صلحا فقد تركه بيد أصحابه على أن يؤدوا الجزية، وأما سائر النصارى من البلاد غير المفتوحة في شمال الأندلس، فأقرهم موسى بن نصير على أموالهم ودينهم بأداء الجزية، لأنهم صالحوا على جزء منها، وذلك في أرض الثمر وأرض الزرع¹⁵.

ويبدو أن الأستاذ حسين مؤنس قد أجرى دراسة نمطية للمنظومة المالية الأندلسية، حيث انحصرت زمنياً في فترة الفتح وبعده بقليل في عصر الولاة، كما ارتكزت على النظام العقاري والخراج المقتطع من الأراضي، فضلاً عن الجزية المجبأة من النصارى، وعليه لم تمل القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والصناعة والتجارة أهميتها من الدراسة، كما أسقط الحديث عن نظام العملة المتداولة وأنواعها في عهد الإمارة الأموية. ويتساءل الأستاذ حسين مؤنس عن ندرة المعلومات بهذا الخصوص في المصادر الأندلسية كابن القوطية وصاحب الأخبار المجموعة وأحمد بن محمد الرازي وابن حيان في مقتبسه وهم من المتأخرين وجميعهم من ذوي العناية بشؤون المال والخراج ومنهم من كان من كتاب الدولة، وما تفسر ذلك إلا بإمكانية توظيف المداخل المالية في إتمام مشروع الفتح وامتيازات الجيش وقادته، حتى أن موسى بن نصير قد اتهم بإساءة التصرف في الأموال ولم يحترم قوانين الشريعة ولم يف بالتزاماته تجاه الخلافة بدمشق بدفع الخراج والمستحقات المالية وهو ما كان سبباً في نكبته¹⁶.

ولم يخص الدكتور صالح بن قربة في كتابه القيم، المسكوكات المغربية، بدراسة مالية تذكر عن بلاد الأندلس على غرار ما أنجزه من مباحث هامة عن عملات دول المغرب الإسلامي¹⁷.

وقد حظيت الإمارة الأغلبية بمعلومات ضافية ووافية عن عملتها، أشفعت بدراسة تطبيقية لعينة من نقودها وتحليل هندستها من حيث طبيعة معادنها وأوزانها ورموزها السياسية للأمراء الأغلبية والخلفاء العباسيين¹⁸.

ونعود لنؤكد بأن مسألة تداول الإمارة الأموية ومن بعدها الخلافة الأموية بالأندلس، للعملة الإسلامية، سواء الدينار الذهبي بالخصوص وحتى الدرهم الفضي، إجراءً ماليّ ثابتاً تاريخياً، ويبقى التباين قائماً في استعمال الرموز السياسية على النقود، لأنه يمثل العلامة الفارقة في الاحتفاظ بالقرار السيادي عن التبعية للخلافة العباسية أو ممثلتها بالمغرب، الإمارة الأغلبية.

ومن الأدلة الإضافية التي تحدد بما لا يدع مجالاً للشك، التعامل الأندلسي المالي بالعملة الإسلامية الدارجة الاستعمال، ففي دراسة قيّمة للباحث المغربي الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش، حملت العنوان المبحثي التالي: الأسواق في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، يتحدث عن أساليب التعامل في البيع والشراء وما ارتبط بها من مشاكل داخل الأسواق، وفي سياق ذلك ألمح إلى العملات المتداولة في الأندلس وأسواقها، وهي الدينار الذهبي بالإضافة إلى الدراهم، وما تخلل هذه العملية من مظاهر سلبية وعلى رأسها غياب عملة موحدة حيث ساد تعدد العملة مما سبب مشاكل داخل الأسواق، وهي منسوبة إلى الجهات والمناطق كالدينار الشرقية أو أنها مرتبطة بأسماء الحكام كالدينار العبّادية (نسبة إلى المعتمد بن عبّاد) والدينار اليعقوبي (نسبة إلى الخليفة يعقوب بن المنصور) والدينار اليوسفية، وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى النظام المصرفي والحسبة والسمسرة والوكالة والشراكة التجارية، ولو أن هذه المعلومات تقتصر على العصور المتأخرة بالأندلس على عهدي المرابطين والموحدين¹⁹، إلا أنها تحمل دلالات عن طابع العملة الذي ثبت تداوله وتعاقبه بالأندلس منذ عصر الإمارة الأموية وربما قبل ذلك بشكل محدود إبان عملية الفتح وخلال فترة حكم الولاة.

هذا ونجد إشارات مهمة عن الحياة الاقتصادية، بما فيها المالية في عصر الإمارة الأموية كنظام تقسيم الأراضي وملكيّتها واستغلالها والنشاط الزراعي ونظام الحسبة في الأسواق لدى محمد بن حارث الخشني في أخباره الأندلسية عن الفقهاء والمحدثين²⁰.

وفي النهاية لا نستبعد قيام مبادلات تجارية حيثة بين المغرب الأغلب والأندلس الأموي، أمام تبادل الرحلات العلمية، طالما أن الخلاف السياسي لم يحل دون التواصل الحضاري على المستوى الشعبي وحتى على المستوى الرسمي والكثير من العلماء بالنسبة للبلدين كانوا من فئة التجار، وسنتكلم عن ذلك في المباحث التالية عن التجار الأندلسيين بالمغرب، وأثناء تعاملاتهم التجارية والمالية سواءً بالمغرب أو المشرق، يضطرون إلى استعمال العملة الأغلبية أو العباسية، وليس من مانع أن تقبل عملتهم الأندلسية لتسديد مشترياتهم من السلع أو بيع أغراضهم التجارية، كما لا يجدون بُدّاً من اللجوء إلى المصارف لاستبدال العملة.

وفي خضم هذا الزخم التجاري يخضع كلا الطرفين، أي التجار المغاربة والأندلسيين للإجراءات الضريبية أو التعريفات الجمركية بمفهوم العصر، وتسمى هذه الضريبة الجمركية بالمكوس، وهي الجباية التي يدفعها التاجر عن كل تجارة واردة في البر أو البحر، ولا تؤخذ إلا إذا انتقل التاجر من بلاده إلى بلاد أخرى، واختلف مقدارها باختلاف الزمان والمكان²¹.

وثمة قاعدة مالية سائدة في العالم الإسلامي على صعيد التعاملات المالية في البلدان التي كانت تحت حكم الرومان، قد تعاطت التبادل المالي بواسطة العملة الذهبية - الدينار - على حين أن بلاد الفرس كانت عملتها التجارية الدراهم الفضية، وقد ذكر يحيى بن آدم (ت 203 هـ/ 818 م) في كتاب الخراج، أن العملة في العراق هي الدرهم، وفي الشام الدينار وفي مصر الدينار أيضاً²²، وتقديرنا أن عملة إفريقية

الدينار وعملة الأندلس الدينار كذلك، وهي علامة من علامات وحدة التجارة الإسلامية ووحدة العملة أيضًا²³.

وكانت الممتلكات الفردية في العالم الإسلامي تحصى وتجرد بالدرهم والدنانير، ولكن العطايا والهدايا مثلا كانت تحسب بالدرهم²⁴، أي أن تقويم الأملاك الكبيرة يتم بالدينار، كالأراضي مثلا، بينما حساب الأغراض البسيطة يقدر بالدرهم، وذات المعادلة المالية تنطبق على أنواع السلع، ولم تستثن بلاد الأندلس من هذه القاعدة المالية.

وكانت المعاملات الضخمة تستدعي رسائل للدفع، مأمونة من الضياع خفيفة الحمل، وبعيدة عن متناول اللصوص في كل من المغرب الأغلي والأندلس الأموي والمشرق العباسي في القرنين 2 و 3 هـ/8 - 9 م، فيذكر مثلا عن أحد العلماء أنه سافر إلى الأندلس، ومعه سفتجة وخمسة آلاف درهم نقدا، وكان من وسائل المعاملات الصك، وهو في الأصل سند الدين، وكان الرجل إذا اشترى عقارا مثلاً كتب صكا بشرائه، وإذا كان ابن حوقل قد أثبت تداول الصكوك بأودغشت في الصحراء الإفريقية، فما بالك بالمغرب والأندلس، وقد أثبت آدم متز التعامل بالصكوك في العالم الإسلامي خلال القرن 3 هـ/9 م، أما في القرن 4 هـ/10 م وما تلاه فحدث ولا حرج²⁵.

ومما سهل عملية التبادل المالي النقدي أو الورقي بين المغاربة والأندلسيين، انتشار المؤسسات المالية في البلدين والمعروفة بالمصارف والتي كان يدير معظمها فئة اليهود وخاصة منهم جماعة الرهدانية.

2- الطرق التجارية البرية والبحرية بين المغرب الأغلي والأندلس الأموي:

إن الطريق شريان حياة المجتمع ويمثل مسار الاتصالات التجارية ومطية العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبدأت شبكة المسالك والطرق منذ القديم وتعاقبت على مر العصور وغصت بالحركة التجارية الداخلية والخارجية، وتخللتها عدة مراكز وأسواق، وتتحدد أهمية الطريق والمركز التجاري من درجة نشاطه وموقعه الاستراتيجي، وقد يتحول بذلك إلى مدينة ونقطة استقطاب اقتصادية محلية وإقليمية وحتى عالمية²⁶، واتخذت مقاييس معلومة لمعرفة المسافات القصيرة والطويلة عبر هذه الطرق ومحطاتها التجارية الموزعة عبر مسالكها على غرار المشرق الإسلامي، مثل المرحلة والذراع والفرسخ والميل²⁷.

وانطلاقا من هذه النبذة، فإن إفريقية (المغرب الأدنى) تخترقها شبكة واسعة من الطرق الواسعة البرية والبحرية، تعد منافذ حيوية للانفتاح على مختلف المناطق القريبة والبعيدة، أي تربط بين أنحائه الداخلية المختلفة، كما تربطها بالعالم الخارجي، فهناك طرق تربط القيروان بالمشرق الإسلامي وطرق تربطها بالمغربين الأوسط والأقصى، والإطلال على الأندلس والنفاز إليها، وطرق أخرى تربطها ببلاد السودان، وهي الطرق التجارية، وبالتالي كانت بلاد المغرب الأدنى على صلة وتفاعل تجاري مع جيرانها في جميع الاتجاهات، دون إغفال الطرق البحرية، التي كانت تربطها ببلاد الروم والأندلس وخاصة بعد فتح جزيرة صقلية²⁸.

ومن هنا تعتبر مدينة "القيروان" نقطة الانطلاق في ضبط المسالك وتحديد المسافات، لدى الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين، فهي أهم مركز مغربي في حركة النقل التجاري، والأمر الجديد الذي اكتسب أهمية خلال ق 3 هـ/9 م، بعد فتح صقلية، وسيطرة الأسطول الأغلب على المنطقة الغربية من حوض البحر المتوسط، هو النقل التجاري البحري بين إفريقية من جهة والمشرق الإسلامي والأندلس وصقلية من جهة أخرى، وكان لهذا العامل الجديد تأثير في النشاط التجاري القيرواني في ظل الدولة الأغلبية²⁹.

وتعود جذور شبكة المسالك في بلاد المغرب إلى بداية العصر القرطاجي وكانت آنذاك ذات أغراض تجارية، ثم سخرت لخدمة أغراض الرومان الاستعمارية في العصر القديم، حيث صممت بالتحديد والترصيف، في حين ظلت الطرق التجارية في بلاد المغرب خلال العصر الإسلامي حوافرية حسب الباحثة فاطمة بلهوازي، التي تعتبر حلول القرنين 3 و 4 هـ/9-10 م، مرحلة التأسيس الحقيقي لجغرافية المسالك والممالك في العالم الإسلامي بأبعاده الطبوغرافية والحضارية، مما جعل المغرب في هذا الزخم التاريخي، منطقة عبور محلية وإقليمية ودولية³⁰.

3. العلاقات التجارية بين الإمارة الأغلبية والإمارة الأموية بالأندلس

كانت الاتصالات التجارية بين بلاد المغرب والأندلس، ظاهرة اقتصادية معتادة، حتى قبل الفتح الإسلامي، بحكم القرب الجغرافي، إذ لا يفصل بين المنطقتين سوى مضيق من مياه البحر المتوسط، لا تتعدى مسافته 15 كلم، فضلا عن المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين، فقد ذكر ابن القوطية أن من ساعد طارق بن زياد على الفتح، تاجر إسباني في مدينة سبتة، يدعى يولييان، عهد التنقل من الأندلس إلى بلاد المغرب³¹.

ويؤكد ابن عذاري قيام التعاون بين المسلمين والتاجر يولييان، كوسيط مساعد لطارق بن زياد وجيشه، من خلال تزويدهم بمراكب تجارية (4 مراكب) للقيام بحملات استطلاعية للأندلس وإيهام سكانها بأن مهمتها، النقل التجاري للمداراة على السلطة القوطية الحاكمة بأنهم مجرد تجار³².

فقد ذكر المقري: «أنك لا تجد أندلسيا إلا مبغضا بربريا وبالعكس، إلا أن البربر كانوا أحوج إلى أهل الأندلس لوجود بعض الأشياء عندهم وفقدوها ببلاد البربر»³³.

واستمرت العلاقات التجارية بين بلاد المغرب الإسلامي والأندلس بعد فتحها، وشكلت هذه العلاقة جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي، لاسيما وأن الأندلس أثناء الفتح وعصر الولاة أيضا كانت خاضعة سياسيا لنظام الحكم بالمغرب وتابعة له³⁴.

ولم تحدث القطيعة التجارية بتاتا بعد انتصاب الإمارة الأموية بالأندلس، فبالرغم من الاختلافات السياسية السائدة مع إفريقية، ولاسيما بعد قيام الإمارة الأغلبية الموالية للخلافة العباسية، فإن المجال الاقتصادي ظل مفتوحا لكل سكان إفريقية والأندلس بما في ذلك فئة التجار، التي ظلت في حركة دائبة ذهابا وإيابا بين المغرب والأندلس³⁵.

4- طبيعة المبادلات التجارية بين الدولة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس

لقد نشطت الحركة التجارية في الدولة الأغلبية، وازدهرت في القيروان، التي وصفها الجغرافيون بأم الأمصار وقاعدة الأقطار³⁶، وكانت القوافل التجارية في أيام الأغلبة تقطع الصحراء الكبرى إلى بلاد السودان الغربي، زيادة على ذلك نجد تجارة الأغلبة اتسعت ونشطت في الموانئ وتجارهم كانت تجوب أوروبا³⁷، وقد نفقت أسواق التجارة في العهد الأغلبي لعاملين اثنين على الأقل: أولهما الاستقرار والأمن، حتى أن القوافل والتجار كانوا يسبغون في الطريق آمنين على حد قول ابن الأثير، وثانيهما عامل الربح الوافر وتكدس رؤوس الأموال الطائلة لدى كبار مالكي الأراضي من أعيان المال والتجار³⁸، وقيام أرباب المال والأعمال بالاستثمارات الناشطة في المجالات الاقتصادية المختلفة في الداخل والخارج بدول المغرب الأخرى والمشرق وبلاد الأندلس، وكثرت في يد الأهالي الثروة المالية بفضل العائدات التجارية المرتفعة، وهو ما أدى إلى ازدهار اقتصادي وازدهار اجتماعي في البلاد ولعل ضخامة ميزانية الدولة من عائدات الخراج والتي وصلت إلى 13 مليون درهم خير دليل على هذه البحبوحة المالية³⁹.

هذا وبلغت الأندلس في عصر الإمارة الأموية ذروة تطورها الحضاري، خلال فترة الأمير عبد الرحمن الأوسط، الذي حكم منذ سنة 206 هـ/ 822 م، حيث كان عهده، عهد سلم ورخاء، بعد عهد الفتن والثورات الذي اتسم به عصر عبد الرحمن الداخل والحكم الربضي، وكثرت الأموال لديه، فشيد القصور وبنى الجوامع الكثيرة ورتب رسوم المملكة، وهو أول من أحدث بقرطبة دار السكة وضرب النقود باسمه، وتأثر المجتمع في عصره بالتقاليد العراقية، التي أخذت تغزو الأندلس، وتمتزج بالتقاليد الشامية، واستجلب عبد الرحمن إلى الأندلس روائع التحف ومختلف الأغراض النفيسة من بغداد عند قتل الخليفة محمد الأمين بن هارون الرشيد مثل عقد الشفاء وأعلاق زبيدة أم جعفر⁴⁰.

وعليه حق لنا أن نسي هذا العهد، بالانفتاح التجاري على الخلافة العباسية ومن خلالها مد جسور العلاقات الاقتصادية مع الإمارة الأغلبية بالمغرب الأدنى، التابعة لها من الناحية السياسية وبالتالي تكون المبادلات التجارية بين الطرفين في هذه الفترة، قد عرفت قمة نشاطها ورواجها. على أن الأندلس قد بلغت طفرتها الحضارية في عصر الخلافة الأموية ابتداء من ق 4 هـ/ 10 م، محققة وثبة اقتصادية غير مسبوقة، وأحسن صورة عن هذا الازدهار، الوصف التفصيلي الذي قدمه لنا ابن حوقل لجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مشيرًا إلى المدى الذي وصلته البلاد من الرقي والتقدم، فهو يعترف أن بيت المال كان متخمًا بصورة فاقت المشرق، ففي عهد عبد الرحمن الثالث كان حجم الثروة المالية للدولة قد قارب عشرين مليون دينار دون احتساب قيمة المقتنيات الثمينة خلال (سنة 340 هـ/ 951 م)، أما في عهد ابنه الحكم المستنصر فقد تضاعف هذا المبلغ وأصبح أربعين مليون دينار⁴¹.

وعرف أيضا عصر عبد الرحمن الناصر (300-366 هـ/ 961-976) بتحقيق عدة إنجازات حضارية يأتي في طليعتها بناء مدينة الزهراء (سنة 325 هـ/ 936 م) إلى الشمال الغربي من قرطبة، والتي غصت بالأسواق وازدانت بالقصور والمنتزهات، ولم يقتصر الازدهار الاقتصادي والتطور العمراني في عهد الخلافة الأموية على قرطبة والزهراء فحسب، بل إن مدن الأندلس جميعها كانت على درجة كبيرة من

الرفاه والرخاء، تشتهر بالغللات والتجارات والعمارات والأسواق والحمامات والمساجد الأنيقة، كما نوه بدور المدن الأندلسية الساحلية، إشبيلية والمرية وطرطوشة والجزيرة الخضراء، التجاري مع بلاد المغرب والمشرق نظرا لقوة أسطولها البحري وتطور مرافقها الاقتصادية⁴².

ورغم أن عهد الخلافة الأموية بالأندلس، يتجاوز الإطار الزمني المحدد للموضوع محل الدراسة، إلا أنه يمثل حصيلة طبيعية لما عرفه عهد الإمارة من نماء اقتصادي وازدهار تجاري، وما خلفه من تركة مالية معتبرة دون الإغضاء عن جهود الخلفاء الأمويين وإنجازاتهم المشهود لها.

1.4- المبادلات التجارية الزراعية والحيوانية بين المغرب الأغلي والأندلس الأموي

مثلت المحاصيل الزراعية المتنوعة نسبة كبيرة في التبادل التجاري بين المغرب والأندلس في ظل الوفرة الإنتاجية المغربية بمختلف المدن عبر السهول الساحلية أو الداخلية في الهضاب العليا، إلى درجة الفائض، فقد اشتهرت مدينة بونة وسهولها بإنتاج القمح والشعير⁴³، كما عرفت طبنة وباغاية بإنتاج الحنطة والشعير، وتسوق هذه الحبوب إلى المغرب الأوسط أو إلى المغرب الأقصى، ليتم تصديرها إلى بلاد الأندلس أو تصدر إليها مباشرة من مناطق إنتاجها عبر المواصلات البحرية⁴⁴.

ويبدو أن اهتمام الروم البيزنطيين والأندلسيين بحبوب المغرب الإسلامي واضحًا، فقد استوردوا القمح والشعير، حسبما ذكره جودت عبد الكريم⁴⁵، ويفسر هذا التعويل الخارجي على المنتج المغربي بالتنوع والجودة الرفيعة أو ربما بظروف بيزنطة والأندلس السياسية التي قد أعاققت ممارسة إنتاج الحبوب وغيرها من الغلات الزراعية نتيجة الظروف الأمنية المتدهورة بسبب الصراعات الداخلية الدينية⁴⁶ والسياسية.

ونتيجة لهذه الأوضاع لاحظ الباحثون خلو صادرات الأندلس إلى إفريقية من السلع النباتية في عصر الإمارة، كالحبوب والفواكه، ويعود حسيم إلى تدهور الاقتصاد الزراعي في الأندلس، نتيجة تعدد الثورات في البلاد، وهذا ما جعل الأندلس في فترات الفتن والاستقرار الأمني، تعتمد على إفريقية في إمدادها بكميات هائلة من المحاصيل الزراعية الغذائية الضرورية⁴⁷.

أما بقية المحاصيل الزراعية كالقطن وقصب السكر والزيتون والزعفران وأنواع الفواكه، فكانت من المواد المتبادلة داخليا وإقليميا، فكان القطن مثلاً ينتج في تونس والقيروان وطبنة وباغاية ثم يسوق إلى مدن المغرب الأوسط والأقصى لينتقل إلى بلاد الأندلس، التي لا يسمح مناخها بزراعته، وقد مثل الزيتون وهو من منتوجات المناطق الساحلية الغربية لتونس مادة زراعية رائجة ومربحة في الأسواق، كما أشار البكري إلى أن زيت مدينة سفاقص كان يصدر محليا وعالميا، ولا يستبعد تجهيزه إلى بلاد الأندلس نظرا لجودته رغم إنتاجها له⁴⁸، غير أن زراعة قصب السكر قد عرفت به بالخصوص منطقة "تارودانت" ببلاد السوس الأقصى وفيها معاصر السكر كثيرة، ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية⁴⁹. وكان يحمل التين من بونة إلى سائر المدن الأخرى بالمغرب، لينقل إلى بلاد الأندلس، واشتهرت قابس بالموز حيث كانت تمون به القيروان ومنها يسوق إلى بقية البلدان المغربية، وبالتالي الأندلس، وتعد

قفصة من أكثر بلاد إفريقية فستقًا، وكان يحمل منها إلى المغرب الأقصى ثم إلى الأندلس، وقد كان الجوز في سطيف يحمل إلى سائر البلاد، ومنها ربما الأندلس وعرفت مدينة المسيلة بالسفرجل وكان يحمل منها إلى القيروان ثم قد يتم نقله إلى المغرب الأوسط والمغرب الأقصى فالأندلس⁵⁰.

وثمة محاصيل أخرى كانت ضمن قائمة التبادل التجاري بين المغرب والأندلس كالقنب والعصفر والكمون والكرامية، وهي من منتوجات تونس، وكانت تصدر إلى كافة البلاد المغربية ومنها إلى الأندلس بلا شك⁵¹.

وتعد التمور من المنتوجات الزراعية الهامة، ذات الفائض الإنتاجي، الذي تجاوز مستوى الاكتفاء الذاتي المحلي بالمدن المغربية، وسادت أجود أنواع التمور في واحات بسكرة ووارجلان وودان وسرت وتوزر، ومن المحتمل أن يكون للأندلس نصيبٌ من الحمولة بعد تصديرها إلى المغرب الأقصى، الذي توفر هو الآخر على هذه المادة كمنطقة السوس فضلا عن سجلماسة التي كانت كثيرة التمور، وانطلاقا من هذه المراكز التجارية والإنتاجية كمنطقة الزاب التابعة للدولة الأغلبية (بسكرة مثلا)، تصدر التمور نحو الأندلس⁵².

ومن المؤكد أن الأندلس صدّرت بعض السلع الزراعية والحيوانية المتوفرة لديها إلى إفريقية، فقد اشتهرت منطقة الجزيرة الخضراء بخير البر والبحر، وعرفت إلبيرة بشجر الجوز وقصب السكر واشتهرت طليطلة بالزعفران، الذي كان يصدر إلى الآفاق، وفي المرية الحرير الذي يسفن إلى جميع الآفاق، ومواد أخرى في مدن أندلسية كثيرة، كالزيت في فحص البلوط والزعفران أيضا في نواحي جيان وهو يعم البلاد ويجهز به إلى الآفاق، كما اشتهرت إشبيلية بالقطن ويجهز إلى القيروان، وبالأندلس الزيت الذي يتجهز به إلى أقاصي المشارق والمغارب برًا وبحرًا⁵³.

وقد ذكر اليعقوبي أن العنبر المغربي كان يؤتى به من بحر الأندلس، فيحمله التجار إلى القيروان⁵⁴. ويلاحظ أن بعض المواد الزراعية المصدرة من الأندلس كقصب السكر والزيت والقطن والحرير تنتج بالمغرب الإسلامي، فلعل هذا التبادل يندرج ضمن ما يعرف بانتقاء السلع ذات النوعية الرفيعة أو لرخص أسعارها، لذا يفضل المغاربة اقتناء البضائع الأندلسية، بفضل تلك المواصفات.

وفيما يخص التبادل التجاري بين المغرب الأغلي والأندلس الأموي في مجال الثروة الحيوانية، فإن المصادر الجغرافية تشير إلى مدى انتشار تربية الأبقار والأغنام والنحل في المغرب الأدنى، والتي وفرت اللحوم والألبان ومشتقاتها بالإضافة إلى إنتاج السمن، وليست الأندلس في عصر الإمارة الأموية في منأى عن هذا النشاط، ورغم التشابه القائم في الإنتاج الحيواني، فإن عامل الجودة وانخفاض الأسعار والرسوم الجمركية قد أسهم في تفعيل المبادلات التجارية في هذه المواد بينهما تصديراً واستيراداً.

وقد اشتهرت بونة بكثرة الماشية وتنوع أصنافها، وعرفت أيضا بإنتاج العسل بكميات كبيرة على غرار مدينة مرسى الخرز أيضا (القالبة اليوم)⁵⁵، وذكر ابن غالب في فرحة الأنفس أن رؤوس الأغنام والأبقار المغربية كانت تصدر إلى بلاد الأندلس عبر مدينة الجزيرة الخضراء، فهي من أيسر المراسي للحيوان وأقربها

للعودة الأندلسية، واشتركت إفريقية وبلاد الأندلس في عملية استيراد الأغنام، التي كانت تجلب من تاهرت لرخصها وطيب لحومها⁵⁶.

وذكر ابن حوقل أن باغاية وطبنة وهما من بلاد الزاب التابعة للدولة الأغلبية، توجد بهما كثرة من الحيوانات، كالبحر والغنم ومختلف الدواب كالخيول والبغال، وكانت تدر على أهل المنطقة بإنتاج الصوف والجلود والألبان واللحوم، ومنها تصدر ربما إلى القيروان ونحو المغرب الأوسط والأقصى ثم إلى الأندلس⁵⁷.

وتصف المصادر الجغرافية الإسلامية السواحل المغربية من إفريقية إلى المغرب الأقصى بوفرة الثروة السمكية، وبما أن الأندلس لا تقل مياهها الأطلسية والمتوسطية بالأسماك، فإن إمكانية التبادل واردة، بغرض تداول سكان العدوتين المغربية والأندلسية لأنواع السمكية المختلفة⁵⁸.

وهذا ابن الفقيه الهمداني يشير إلى الحيوانات المغربية النادرة كالنسور البرية والبزاة، والصقور⁵⁹، والتي يفضل أهل المشرق والأندلس اقتناءها، أو تقدم إلى خلفائهم وأمرائهم كهدايا، وفي هذا الصدد وقع اتصال دبلوماسي بين الأمير الأموي الأندلسي محمد بن عبد الرحمن وإبراهيم بن أحمد بن الأغلب، وأهداه حاكم إفريقية فارات المسك والشذائقات الضارية، وسُرَّ بها الأمير محمد وأجزل مكافأته عليها، وكان هذا الأخير شديد الاهتمام باستجلاب غرائب الطرف والحيوان والطيور مما لم يكن مألوفاً بالأندلس، وكان محمد بن موسى الرازي وسيطا سياسيا بينهما وهو إلى ذلك تاجر وثيق الصلة بالملوك⁶⁰.

2.4- المبادلات التجارية الصناعية بين المغرب الأغلب والأندلس الأموي

أشار ابن حوقل إلى مدينة بونة على أنها غنية بمعدن الحديد، الذي يتواجد أيضا في مناجم مجانية (ضواحي برج بوعريج)، وذكر البكري أن معدن النحاس كان يستخرج من المناجم الشرقية، ليحمل إلى إفريقية، هذا إلى جانب المرجان الذي كان يستخرج من مرسى الخرز (القالة)، وكانت هذه المواد الأولية تصدر إلى الأندلس عبر المغرب الأوسط والأقصى، من خلال مسالكهما البرية والبحرية⁶¹، هذا فضلا عن الرصاص والذهب، الذي كان يجلب من بلاد السودان إلى إفريقية ومنها يجهز إلى الأندلس⁶².

ويبدو أن ما قام به عبد الرحمن الناصر من جلب الرخام لبناء مدينة الزهراء من إفريقية سنة 325هـ/936م⁶³، لم يكن ليحدث لأول مرة، إذ من المحتمل أن يكون سبقه إلى ذلك من كان قبله من أمراء قرطبة⁶⁴.

ومن المؤكد أن الأندلس صدرت الكثير من المواد الأولية المعدنية وغيرها المتوفرة لديها إلى إفريقية، فقد عرفت البيرة بالحديد والرصاص والنحاس، وفيها الذهب والفضة أيضا، كما صدرت المغناطيس واللازورد والياقوت الأحمر والزئبق الذي كان موجودا في منطقة فحص البلوط، ويوجد في تدمير الكبريت ومنه يحمل إلى الآفاق⁶⁵.

وبفضل توفر المواد الأولية المعدنية الخام في البلدين، كان ذلك من عوامل قيام النهضة الصناعية بإفريقية والأندلس، تشهد عليها المنتوجات الصناعية المتنوعة، وهو ما ساعد على رواجها التجاري

تصديرًا واستيرادًا بدوافع تحصيل الأرباح وجني العائدات المالية المعتبرة، وكذا تلبية طلبات الأسواق المحلية من السلع الضرورية والكمالية.

فقد استوردت الأندلس بعض مصنوعات بلاد إفريقية مثل الآلات الحديدية، كالسيوف وسروج الخيل والأدوات الزراعية، وذكر المقدسي أنه يصنع في مرسية من الأسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنعة والآلات الحديدية من السكاكين والمقاص الذهبية ومنها تُجَمَّرُ هذه الأصناف إلى بلاد إفريقية وغيرها، ويمكن حصر صادرات الأندلس الصناعية إلى المغرب الإسلامي، في الورق والسجاد والسلاح وكل أنواع الأدوات المصنوعة من الحديد والنحاس⁶⁶.

وشمل التبادل التجاري بين المغرب والأندلس الصناعات النسيجية، وهذا بفضل وفرة المواد الأولية الضرورية، حيث أن زراعة القطن والكتان ووفرة الصوف في حواضر إفريقية الساحلية والداخلية، كبونة وطبنة وباغاية بأنواعها المختلفة قد ساهم في وجود الصناعة النسيجية، ولا يستبعد تصدير المنسوجات والملابس إلى المغربين الأوسط والأقصى، ومنهما إلى بلاد الأندلس أو يتم تسويقها عبر النقل البحري⁶⁷.

وبالمثل فقد عُرفت مدن الأندلس بزراعتها للمواد الأولية ذات العلاقة بالصناعة النسيجية، حيث اشتهرت إلبيرة بالكتان، هذا وصدرت مدينة المرية، الحرير، الذي كان يشحن إلى جميع الآفاق، لاشك أن من أسواقها الخارجية بلاد المغرب، كما تخصصت مدينة إشبيلية في زراعة القطن وتصديره إلى القيروان⁶⁸، وهذا يعني أن وفرة تلك المواد في البلدين، لم يمنع من قيام التبادل التجاري بشأنها، فقد كانت الأندلس تستورد من المغرب الأصواف والجلود أيضا⁶⁹.

وعليه خضعت المنسوجات هي الأخرى للتبادل التجاري، وخاصة منها الحريرية، التي كانت تنتج بالقيروان وتجهز بسوسة إلى سائر المدن الساحلية المغربية، لتنتقل إلى بلاد الأندلس⁷⁰. فقد أكد ابن حوقل في كتابه صورة الأرض أن ما يستورده التجار الأندلسيون من إفريقية المنسوجات الحريرية، كالثياب السوسية الشهيرة، كما تصدر من بلاد المغرب الألبسة الصوفية الرفيعة والدنية، فضلا عن جباب الصوف، ومن معالم سوسة دار الطراز التي كانت مصنعا تنسج فيه الألبسة من الحرير والقطن والصوف والعمائم والأحزمة⁷¹.

كما يؤكد ابن حوقل أيضا انتقال السلع الأندلسية الأخرى إلى إفريقية ومنها إلى المشرق أيضا على غرار الأردية، كما حفلت الحوانيت والأسواق النسيجية بالطرازين الأندلسيين⁷². وذكر المقدسي أنه يصنع في مدينة مرسية من الأسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنع، ليتم تصديرها إلى بلاد المغرب، مما يدل على تطور صناعة النسيج بالأندلس، ويعزى الفضل في هذا إلى الأمير عبد الرحمن الأوسط الذي أسس دار الطرز، تقوم بتنظيم مصانع النسيج التي تنتج السجاد والأقمشة⁷³.

ومما كان متبادلا في مجال التجارة بشكل راجع بين المغرب والأندلس الخدم والرقيق والغلمان، فقد ذكر ابن خرداذبة أن ما يتم استيراده من الأندلس على يد التجار المغاربة وغيرهم الخدم الصقالبة والغلمان من الروم (البيزنطيين) والإفرنجيين والجواري الروميات والأندلسيات⁷⁴، فقد كان ثمن الجواري

بالقيروان معتبراً، وصل إلى 40 ديناراً في النصف الثاني من ق 3 هـ/ 9 م، بل إن ثمن الجارية النظيفة قد تراوح بين 80 و 100 دينار⁷⁵. أما عن الخدم الصقالبة والغلمان، فقد كان تجار اليهود يأتون بهم ويقومون بخصيمهم عند اقتراهم من الأندلس، وكان لهؤلاء التجار معامل في جنوب فرنسا وحتى في فردان لخصائهم أيضاً⁷⁶.

ولم تكن القيروان حلقة وصل بين الأندلس والمشرق فحسب، بل كانت كذلك بين الأندلس والسودان، فقد ذكر ابن الأثير أن عبد الرحمن الداخل، اعتمد على استجلاب العبيد، وقد ضاق سكان الأندلس من جرّاء هذه الظاهرة ذرعاً، والتي استفحلت في عهد الحكم بن هشام، الذي اتخذ حرساً ملكياً من الزنوج والمرتزقة والأعاجم، ويبدو أن عدد السودانيين في الأندلس قد ازداد في عهد الإمارة، كما يظهر أن الأندلسيين شاركوا في تجارة الرقيق، حيث أكد حسين مؤنس هذه العلاقة التجارية في سياق حديثه عن مدينة شاطبة، بأن فيها يتجهز التجار بالأمتعة إلى غانة وبلاد السودان وإلى جميع بلاد المغرب⁷⁷. مما يعني أن المغرب الإسلامي، مثل منطقة عبور وهمزة وصل بين إسبانيا وإفريقيا في العصور الإسلامية في مجال تجارة الذهب والرقيق. فقد ذكر إبراهيم فخار وجود قبور ترجع تواريخها إلى فترة ق 2 هـ/ 8 م، وتضم الكثير من أنواع العملات والأواني التي منها الأندلسية وذلك في مدينة نواكشط⁷⁸.

وكان من صادرات إفريقية إلى الغرب الأوروبي والأندلس العبيد السود المجلوبون من بلاد السودان، فضلاً عن الذهب⁷⁹.

ونخلص إلى القول بعد استعراضنا للمبادلات التجارية بين المغرب والأندلس، أن هذه العملية قد خضعت للشروط والإجراءات الاقتصادية، الجاري العمل بها في العصور الوسطى الإسلامية في العالم الإسلامي قاطبة، وهي سياسة الحماية الجمركية بغرض حماية الأسواق المحلية وتوفير مصادر دخل إضافية لاقتصاديات البلدين.

فقد كانت الرسوم الجمركية تفرض على السلع المتوجهة إلى بلاد الأندلس من قبل المصالح المالية التابعة لدول المغربين الأوسط والأقصى بشكل خاص، ولم تعف التجارة البحرية من هذه المكوس، فقد أخذت العشور من حجم المستحقات المالية المفروضة على المراكب الأندلسية القادمة بالمتاجرة إلى ميناء طبرقة بإفريقية، وقد أشار ابن حوقل إلى مدينة أجداية (في ليبيا اليوم) في إفريقية إلى الرسوم الجمركية المفروضة على القوافل الصادرة والواردة من بلاد السودان، وينسحب الأمر نفسه على مدينة سجلماسة، إذ بلغت حصيلة الضرائب المفروضة على تجارة الذهب عبر الصحراء وحدها، حوالي 400 ألف دينار سنوياً⁸⁰.

خاتمة:

نستنتج في ختام هذه الدراسة جملة من النتائج نختصرها فيما يلي:

- إن العداء السياسي بين الإمارة الأغلبية والإمارة الأموية في الأندلس على المستوى الرسمي، لم يؤد إلى انقطاع العلاقات الاقتصادية ولاسيما التجارية منها، أمام ظهور المستجدات الإقليمية، التي جعلت

- الدولة الأغلبية تحكم سيطرتها على التجارة العالمية في نطاق حوض البحر المتوسط، مما دفعها بحكم الضرورة إلى إقامة علاقات تجارية مع الأندلس.
- وعلى الرغم من كساد الأوضاع الاقتصادية في الأندلس إلى منتصف القرن 3 هـ/ 9 م، نتيجة لتوالي الثورات على أمراء قرطبة وما ترتب على ذلك من خراب طال المزارع والمدن، فلم تلبث هذه الأوضاع أن تغيرت نحو الأحسن بفضل ما عرفته البلاد من نهضة زراعية وصناعية، حرصا من الإمارة الأموية بالأندلس على تحقيق الاكتفاء الذاتي للحفاظ على قرارها السيادي، لأن ذل السؤال قد يدفعها إلى تقديم تنازلات سياسية مع حصومها العباسيين والأغالبة.
 - ولعلّه من المبالغة بمكان حصر العلاقات التجارية للأندلسيين مع الرستميين فقط، فإذا كان الأمويون قد ربطوها مع المشرق الإسلامي - الذي كله تقريبا - عباسي، فما المانع من مد هذه العلاقة مع المغرب الأغربي، فالاختلاف السياسي لا يسقط المصالح المشتركة بين الدول على مرّ العصور.
 - وما يؤكد وجود مثل هذه العلاقات الاقتصادية أن تجار شمال إفريقيا نقلوا بضائع الشرق إلى بلاد الأندلس والمغرب على السواء، فقايضوا توابل الشرق وحريره ومصنوعاته برقيق الغرب وحديده وخشبه وزيت زيتونه.
 - كانت العملة المتداولة في بلاد المغرب الإسلامي والأندلس، هي العملة السائدة في المشرق الإسلامي، وهي الدينار البيزنطي والدرهم الساساني، وقد حافظت الدولتان على قوة عملتهما من حيث الجودة والوزن وبلغت في ذلك مستويات عليا، نتيجة الثراء الاقتصادي الذي حققه البلدان.
 - إن الحركة التجارية بين المغرب الأدنى والأندلس الأموي لم تتأثر بالظروف السياسية واختلاف الأنظمة الحاكمة، حيث أسهبت المصادر الجغرافية في القرن 3 هـ/ 9 م، في الحديث عن الانتعاش التجاري الذي تميزت به المدن المغربية والأندلسية، إذ كان للثروة المتنوعة من المواد الأولية المعدنية والنباتية، والمنتجات الزراعية والصناعية، فضلا عن الثروة الحيوانية، أثره الواضح في تفعيل الصادرات والواردات بين البلدين⁸¹.

الهوامش:

¹ الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي - الحياة الاقتصادية والاجتماعية (3-4 هـ/ 9-10 م) -، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص75-76، بلهاري فاطمة: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، ط1، منشورات الزمن، الرباط، المملكة المغربية، 2010، ص151-153.

² فاطمة بلهاري: التكامل الاقتصادي، ص152-154، G. Marçais : Histoire du moyen âge, le monde oriental, les presses universitaires de France, Paris, 1936, p413، انظر عن نظام ضرب النقود لدى الأغلبية، عبد الحميد حسين محمود حمودة: التجارة في إفريقيا في عصر الأغلبية (184-296 هـ/ 800-908 م)، مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد14، مصر، 1995، ص135 وما بعدها.

³ ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، ط3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1968، ص321 قدرها بـ 13 مليون درهم. انظر: عبد الرحمن حسب الله الحاج أحمد: بنو الأغلب إدارتهم ودورهم الحضاري في إفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، العدد 20، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، يناير، 1999، ص158.

⁴ حسن حسني عبد الوهاب: ورقات عن الحضارة العربية الإفريقية التونسية، ط1، طبعة المنار، تونس، 1965، ج1، ص430-431-432-434، حسب الله الحاج أحمد: المرجع السابق، ص159-160.

- ⁵ محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، ترجمة المنجي الصيادي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985، ص306، حسب الله الحاج أحمد: بنو الأغلب، ص159، فريد بن سليمان: السلطة والمجتمع بإفريقية في ق 3هـ/ 9م، مجلة IBLA، ع173، ج57، تونس، 1994، ص123.
- ⁶ الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي – الحياة الاقتصادية والاجتماعية -، ص76-77.
- ⁷ بلهوازي فاطمة: التكامل الاقتصادي، ص157.
- ⁸ جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص150.
- ⁹ الحبيب الجنحاني: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص10.
- ¹⁰ محمد بن سحنون: كتاب الأجوبة، تحقيق حامد العلوي، ط1، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2000، ص165.
- ¹¹ محمد بن سحنون: نفس المصدر، ص173.
- ¹² أبو عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي: كتاب في آداب الحسبة، أعده للنشر جورج كولان وليفي بروفنسال، تقديم حسن حافظي علوي، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة الأمنية، الرباط، 2011، ص28.
- ¹³ فاطمة بلهوازي: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، ص151 وما بعدها.
- ¹⁴ أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي: كتاب الأموال، تحقيق رضا محمد سالم شحادة، ط1، مركز إحياء التراث المغربي، الرباط، المملكة المغربية، 1988، صفحات 70-73-74.
- ¹⁵ حسين مؤنس: فجر الأندلس، ط1، دار المناهل، بيروت، لبنان، 2002، ص624 وما بعدها.
- ¹⁶ حسين مؤنس: نفس المرجع، صفحات 623-624-636-637، يبقى هذا الاتهام محل جدل لدى المؤرخين، فحياته الخاصة المستقيمة ووظيفته العسكرية المخلصة تربأ به عن مثل هذه الشبهات!
- ¹⁷ صالح بن قرية: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- ¹⁸ صالح بن قرية: نفس المرجع، ص169 وما بعدها، انظر: عبد الحميد حسين: التجارة في إفريقية، ص133 وما بعدها.
- ¹⁹ إبراهيم القادري بوتشيش: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2002، صفحات 105-106-107-108.
- ²⁰ محمد بن حارث الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، تحقيق ماري لويسا أبيلا ولويس مولينا، ط1، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، إسبانيا، 1992، صفحات 371-32، انظر: عبد القادر بوتشيش، المرجع السابق، ص26-27.
- ²¹ شوقي أبو خليل: الحضارة الإسلامية، بلا رقم الطبع وبدون تاريخ، دمشق، سوريا، ص200.
- ²² آدم متز: الحضارة الإسلامية، ج2، ص789.
- ²³ متز: نفس المرجع، ج2، ص789، انظر عن المعاملات المالية في الدولة الأغلبية: عبد الحميد حسين محمود حمودة: التجارة في إفريقية في عصر الأغالبة، مجلة المؤرخ المصري، العدد 14، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1995، ص131 وما بعدها.
- ²⁴ متز: المرجع السابق، ج2، ص790.
- ²⁵ متز: نفس المرجع، ج2، ص792-793، والسفاح هي محررات يكتبها التجار أو الصيارفة بقيمة المبالغ التي يأخذونها وتكون قابلة للصرف في أي بلد إسلامي، عبد الحميد حسين: المرجع السابق، ص139 تحدث عن الصكوك الأغلبية، ص140.
- ²⁶ فاطمة بلهوازي: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغربية خلال العصر الوسيط، ص95-96.
- ²⁷ المقدسي (شمس الدين أبو عبد الله): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، دار صادر، بيروت، نقلا عن نسخة ليدن، هولندا، 1906، ص65، مقياس الذراع: ما بين 24 و 48 سم والفرسخ: يعادل 1,440 كلم، والميل: أزيد من 1 كلم، جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص73-74، بلهوازي: المرجع السابق، ص96.
- ²⁸ جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص202، بتصرف.
- ²⁹ الحبيب الجنحاني: المغرب الإسلامي – الحياة الاقتصادية والاجتماعية -، ص60-61.
- ³⁰ التكامل الاقتصادي، صفحات 96-97-98، انظر عن الطرق التجارية في العصر الأغلب، عبد الحميد حسين: التجارة في إفريقية، ص149 وما بعدها.
- ³¹ ابن القوطية أبو بكر: تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق اسماعيل العربي، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص22.

- ³² ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق جورج كولان و ليفي بروفنسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ج2، ص6، المقري (أحمد بن محمد التلمساني): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب و ذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968، ج1، ص254.
- ³³ المقري: نفس المصدر، ج1، ص244.
- ³⁴ جودت عبد الكريم: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص152، عبد العزيز فيلاي: المظاهر الكبرى في عصر الولاة ببلاد المغرب والأندلس، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1991، ص106-108.
- ³⁵ ابن حوقل (أبو القاسم النصيبي): كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص77، إسماعيل سامعي: قضايا تاريخية في تاريخ المغرب والأندلس، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص150-151.
- ³⁶ ابن حوقل: كتاب صورة الأرض، ص94، حسن حسني عبد الوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، ج1، ص208.
- ³⁷ عبد الرحمن حسب الله الحاج أحمد: بنو الأغلب وإدارتهم ودورهم الحضاري في إفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، ص173.
- ³⁸ فريد بن سليمان: السلطة والمجتمع بإفريقية في ق 3 هـ/ 9 م، مجلة IBLA، ص118-123، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بدون رقم الطبع، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1997، ج6، ص5، الحاج أحمد: بنو الأغلب، ص173.
- ³⁹ ابن خلدون: المقدمة، ص321.
- Vonderheyden, la berberie orientale sous la dynastie des Benou l'Aghlabes, p243, G. Marçais : Histoire du moyen âge, le monde oriental, les presses universitaire de France, Paris, 1936, p413.
- ⁴⁰ السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين وأثارهم في الأندلس، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص228-229.
- ⁴¹ عبد الواحد ذنون طه: الأندلس من خلال كتاب صورة الأرض لابن حوقل، مجلة المؤرخ العربي، العدد 23، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق، 1983، ص55.
- ⁴² عبد الواحد ذنون طه: نفس المرجع، ص57-58-59.
- ⁴³ فاطمة بلهوارى: التكامل الاقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، ص122.
- ⁴⁴ إسماعيل سامعي: قضايا تاريخية في تاريخ المغرب الإسلامي، ص146-152.
- ⁴⁵ جودت عبد الكريم: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص216، جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، صفحات 160-161-164.
- ⁴⁶ عن ظاهرة الصراعات الدينية في بيزنطة انظر: إبراهيم أحمد العدوي: الأمويون والبيزنطيون، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1963، ص237 وما بعدها.
- ⁴⁷ جودت عبد الكريم: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص163.
- ⁴⁸ البكري: المسالك والممالك، الجزء الخاص ببلاد المغرب، تحقيق زينب الهكاري، ط1، مطبعة الرباط، المملكة المغربية، 2012، ص88، بلهوارى: التكامل الاقتصادي، ص122-123.
- ⁴⁹ الحبيب الجنعاني: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986، ص114.
- ⁵⁰ فاطمة بلهوارى: المرجع السابق، ص124-125، جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص221-216، جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ذكر بأن فستق قفصة يحمل إلى الأندلس، ص164.
- ⁵¹ بلهوارى: التكامل الاقتصادي، ص125.
- ⁵² بلهوارى: نفس المرجع، ص123.
- ⁵³ جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص161-162، جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في المغرب الأوسط، ص222.
- ⁵⁴ اليعقوبي: كتاب البلدان، ط1، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 1988، ص130-143 وما بعدها، جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص164.
- ⁵⁵ إسماعيل سامعي: قضايا تاريخية في تاريخ المغرب الإسلامي، ص147، يقول بأنها تعيش سائمة في السهول والجبال دون حراسة، بلهوارى: التكامل الاقتصادي، ص121.
- ⁵⁶ جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص217، جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص178.
- ⁵⁷ ابن حوقل: صورة الأرض، ص85-86، إسماعيل سامعي: المرجع السابق، ص153.
- ⁵⁸ إسماعيل سامعي: نفس المرجع، ص147.

- ⁵⁹ مختصر كتاب البلدان، ص 84، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 239، ابن خردادبة: المسالك والممالك، نشر قودجي، طبعة مكتبة المثنى، بغداد، ومؤسسة الخافجي، مصر، 1889، ص 9، الاصطخري (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي): المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني، دار القلم، القاهرة، مصر، 1961، ص 45، جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 220.
- ⁶⁰ ابن حيان القرطبي: المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق الدكتور محمود علي مكي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1973، صفحات 267-266-265.
- ⁶¹ فاطمة بلهوازي: التكامل الاقتصادي، ص 125، إسماعيل سامعي: قضايا تاريخية، ص 148، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 75-76، جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 221.
- ⁶² جودت: نفس المرجع، ص 220.
- ⁶³ ابن غالب: فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس، قطعة نشرها د. لطفي عبد البديع، مطبعة مصر، 1956، ص 30.
- ⁶⁴ جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص 164-165.
- ⁶⁵
- ⁶⁶ المقدسي: التقاسيم، ص 232-233، جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 222-223، الحاج أحمد: بنو الأغلب، إدارتهم ودورهم الحضاري، ص 173.
- ⁶⁷ إسماعيل سامعي: قضايا تاريخية، ص 152-154.
- ⁶⁸ جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 222، جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص 161-162.
- ⁶⁹ جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 221.
- ⁷⁰ فاطمة بلهوازي: التكامل الاقتصادي، ص 125.
- ⁷¹ ابن حوقل: صورة الأرض، ص 84، جودت: المرجع السابق، ص 220-221، الحاج أحمد: بنو الأغلب، ص 173.
- ⁷² ابن حوقل: المصدر السابق، ص 104-109، جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص 165.
- ⁷³ المقدسي: التقاسيم، ص 232-233، ليفي برونفيسال: الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، ط 1، دار العالم العربي، القاهرة، مصر، 2010، ص 71، طه ذنون: الأندلس من خلال كتاب صورة الأرض لابن حوقل، ص 59-60.
- ⁷⁴ المسالك والممالك، ص 92-193، جودت: الأوضاع الاقتصادية، ص 222-223، جودت: العلاقات، ص 162.
- ⁷⁵ محمد الطالبي: تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، ط 1، المطبعة الرسمية، تونس، 1968، ص 66، الجنحاني: المغرب الإسلامي - الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ص 66.
- ⁷⁶ ليفي برونفيسال: الحضارة العربية في إسبانيا، ص 119-120، عبد الحميد حسين: التجارة في إفريقية في عصر الأغالبة، ص 158-159.
- ⁷⁷ جودت: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، ص 166.
- ⁷⁸ إبراهيم فخار: الجماعات الإباضية في شمال إفريقية، مجلة الثقافة، ع 3، الجزائر، 1971، ص 116.
- ⁷⁹ جودت: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ص 221.
- ⁸⁰ ابن حوقل: المصدر السابق، ص 70، فاطمة بلهوازي: المرجع السابق، ص 129-130.
- ⁸¹ بلهوازي: نفس المرجع، ص 120.